مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٧/١/٢٩

بيان من ممدوح سالم عن حوادث المظاهرات أمام مجلس الشـعب اليوم

رئيـس الوزراء يكشـف النتـائج البارزة للتحقيقـات

النائب العـام يعـلن :

١٢٥٠ كـل المقبـوض عليهـم ليس هناك اخوان مسلمون متهمين

يستمع مجلس الشـعب فى جلسـة اليوم وهى أول جلسة يعقدها بعد أحداث الشـغب الاخيرة ، الى تقرير يلقيه السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء حول هذه الاحداث وحول قرارات المجموعة الاقتصادية التى تقرر وقفها .

ويجيىء بيان رئيس الوزراء فى اطار الرد على عدد من طلبـات الاحاطة المقدمة من اعضاء مجلس الشعب الى الحكومة وتدور كلها حول الحوادث الاخيرة .

ومن المنتظر أن يتضمن بيان رئيس الوزراء عددا من النتائج الهامة التى كشف عنها التحقيق فى تلك الحوادث والتى تأكد اسـتغلالها بواسطة عدة تنظيمات شيوعية .

ويسبق بيان السيد ممدوح سـالم قيام عدد من الوزراء بالرد على الاسئلة الموجهة اليهم من أعضاء المجلس حول عـدة موضوعات منها خطة توزيع القوى العاملة فى السنوات القادمة ، وأسباب زيادة أسعار بعض أنواع القطن .

وبعد الرد على هذه الاسئلة ينتقل المجلس الى الجزء الثانى من جدول اعماله والخاص بطلبات الاحاطة المقدمة الى الحكومة من الاعضاء: صلاح الطاروطى وكمال صقر والدكتورة ليلى تكلا وماهون مشالى وصبرى القاضى وكمال الشاذلى وحامد عبد اللطيف وهم من نواب الوسط

ويشرح الاعضاء مضمون طلباتهم ثم يبدأ رئيس الوزراء فى الادلاء ببيانه عنها

ويطرح على المجلس بعد ذلك البند الثانى من جدول الاعمال ، والخاص بتحديد موعد لنظر سبعة استجوابات مقدمة الى رئيس الوزراء حول قرارات رفع الاسعار التى ألغيت وأحداث الشغب وقد قدم هذه الاستجوابات الاعضاء : الدكتور محمود القاضى ، وكمال الدين حسين ، وممتاز نصار ، وأحمد ناصر ، والدكتور حلمى مراد ، وفاروق متولى ، وهم من الاعضاء « المستقلين » ومحمد عبد الشافى من « اليمين » .

وطبقا لنص الدستور فان المناقشة فى الاستجوابات لا يجوز اجراؤها الا بعد سبعة أيام على الاقل من تاريخ عرضها على المجلس لتحديد موعد للمناقشة ، الا فى حالات الاستعجال وبموافقة الحكومة التى تستطيع الا تتقيد بهيماه الايام السبعة ، ولها أن ترد على الاستجوابات فى نفس الجلسة .